

النظام القانوني لبنوك المعلومات

طالب الدكتوراه عجمي تركي جياذ جامعة طهران - فرع الفارابي

المشرف آ. د آرين قاسمي الأستاذ المساعد لجامعة الأديان والمذاهب بقم في إيران

Legal system of information banks

researcher

PhD student Ajami Turki Jiad

University of Tehran - Al-Farabi Branch

agmmey@gmail.com

Dr. Arin GHASSEMI

Assistant professor of public law, University of Religions
and Denominations, Qom, Iran

a_ghassemi@hotmail.com

المخلص:

ثورة المعلومات تعد السمة المميزة للقرنين الأخيرين، حيث يتم قياس تقدم الدول اليوم وفقاً لتقدمها في مجال المعلومات. هذا النمو أدى إلى ظهور مشكلات قانونية متعددة تتعلق بتبادل وبيع المعلومات، وكذلك قضايا الأمان المتعلقة بحماية المعلومات ومنع اعتداء عليها. يركز هذا البحث على جانب مهم في مجال المعلوماتية، وهو التنظيم القانوني للمؤسسات التي تجمع وتنظم وتعالج البيانات، والتي تسمى بنوك المعلومات. يتناول البحث الإطار القانوني الذي ينظم العلاقة بين بنوك المعلومات وعملائها، مع التركيز على الطرق القانونية والوسائل التي يستخدمها هذه البنوك من النواحي القانونية والفنية. الهدف من هذا البحث هو محاولة سد الفراغ القانوني في هذا المجال وإزالة الغموض المحيط بمفهوم بنوك المعلومات وكيفية عملها، عسى أن يكون البحث قد نجح في تحقيق هذا الهدف، والله وراء القصد. الكلمات المفتاحية: (النظام القانوني، بنوك المعلومات)

Abstract:

The Revelation of information considered as the measurement of development and we must say that mint of subjects are subdivided from this branch of golfing and It causes many problems concerning the transporting and sealing the information's added of the problems of the security of information and the crime whit deals with, this research deal with every important side of the subject, it's about the banks of information which collect and organize and seal the information's and the contra which organize the relation between the bank and the agent also the best ways to protect the activate of banks against any abuse of using the information it's a try to deal with and make legal organization in order to adoptee this research as after legislations and I hope it achieve it's aim. Keywords: (legal system, information banks)

مقدمة:

قدرة رجل القانون على مواجهة التحديات المتجددة في المعرفة تعتمد على مرونته في استيعاب التطورات السريعة لإيقاع الحياة. هذه المرونة هي الضامن الأساسي لنجاحه في مهمته لتحقيق العدالة وحماية حقوق الأفراد، وسيلته في ذلك هو الفكر القانوني المتطور والمتجدد لا يكفي استخدام النماذج والقوالب الجاهزة المعدة من قبل الآخرين، والتي لا تتبع من جوهر المشكلة القانونية في بيئتنا العراقية، فكل ساحة قانونية لها خصوصيتها وكل دولة لها أولوياتها الخاصة. الحضارات لا تظهر من العدم، بل هي نتيجة لجهود متضافرة لمجموعة من العقول والكفاءات. يجب أن نتفق على أن معالم التقدم والرقي لن تأتي إلينا طالما نظل متفرجين على ما يحدث في الواقع المعاصر، وما لم نتبنى التسارع في ابتكارات وسائل النهوض

الجديدة والاكتشافات العلمية. نظراً لأهمية التداول وتبادل المعلومات وتدققها، رأينا الحاجة لإطار قانوني ينظم هذه العملية، خصوصاً مع ظهور "بنوك المعلومات" التي تعتبر مستودعات رقمية تخزن وتنقل المعلومات بكفاءة عالية. بدأ الاهتمام ببنوك المعلومات في أواخر الستينيات في الولايات المتحدة، ولكن فرنسا تمكنت في منتصف السبعينيات من تصدر هذا المجال. ظهرت في فرنسا عدة بنوك للمعلومات القانونية، وصدر قرار فرنسي يقر إنشاء مركز طبي في مكتب رئيس الوزراء لجمع وبرمجة النصوص القانونية. في الثمانينيات، كان سوق المعلومات مقسماً بين الولايات المتحدة وأوروبا واليابان. وحاولت فرنسا مواكبة الولايات المتحدة في هذا المجال، حيث ازدادت إيرادات سوق المعلومات لديها بشكل كبير.

سؤال البحث

"كيف يمكن للنظام القانوني لبنوك المعلومات أن يوازن بين حماية الخصوصية وأمن البيانات من جهة، وتعزيز الابتكار والنمو الاقتصادي من جهة أخرى، في ظل التطورات التكنولوجية المتسارعة؟"

فرضيات البحث

- الفرضية الأولى: "إن تطبيق نظام قانوني صارم لبنوك المعلومات سيؤدي إلى تحسين حماية خصوصية الأفراد وأمن البيانات".
- الفرضية الثانية: "وجود نظام قانوني متوازن لبنوك المعلومات يشجع الابتكار ويساهم في النمو الاقتصادي".
- الفرضية الثالثة: "تحسين النظام القانوني لبنوك المعلومات يزيد من مستوى الثقة والشفافية بين المستخدمين ومقدمي الخدمات".

مشكلة البحث

تكمن المشكلة الرئيسية في كيفية تصميم وتطبيق نظام قانوني شامل وفعال لبنوك المعلومات يحقق التوازن المثالي بين حماية الخصوصية وأمن البيانات من جهة، وتعزيز الابتكار والنمو الاقتصادي من جهة أخرى. تتفاقم هذه المشكلة بفعل التحديات التكنولوجية المستمرة والتعقيدات التنظيمية المتعددة على المستويين المحلي والدولي.

أهمية البحث

يعد النظام القانوني لبنوك المعلومات محوراً حيوياً لضمان إدارة البيانات بشكل مسؤول وأمن في العصر الرقمي. تزايد الاعتماد على البيانات وتكنولوجيا المعلومات يتطلب وضع أطر قانونية متكاملة تواكب التطورات التكنولوجية وتحمي حقوق الأفراد والمؤسسات. تكمن أهمية البحث في هذا المجال في تحقيق التوازن بين حماية البيانات وتعزيز الابتكار الاقتصادي. يساهم البحث في النظام القانوني لبنوك المعلومات في تطوير أطر قانونية شاملة تحمي البيانات الشخصية وتعزز أمنها، وتدعم الابتكار والنمو الاقتصادي، وتزيد من الثقة والشفافية، وتواكب التطورات التكنولوجية المستمرة، وتعزز التعاون الدولي، وترفع مستوى الوعي والامتثال. هذا البحث ضروري لبناء مستقبل رقمي آمن ومستدام.

أهداف البحث

تعد بنوك المعلومات أحد المكونات الأساسية للاقتصاد الرقمي المعاصر، ومع تزايد الاعتماد عليها، تزايدت الحاجة إلى وضع نظام قانوني شامل ينظم عملياتها ويحمي البيانات الشخصية والأمن السيبراني. يهدف هذا البحث إلى استكشاف وتطوير الأطر القانونية التي تنظم عمل بنوك المعلومات بطرق توازن بين حماية حقوق الأفراد وتعزيز الابتكار الاقتصادي. يهدف هذا البحث إلى تطوير نظام قانوني شامل وفعال لبنوك المعلومات، يحمي حقوق الأفراد ويعزز الأمن السيبراني، وفي الوقت ذاته يدعم الابتكار والنمو الاقتصادي. من خلال تحقيق هذه الأهداف، يمكننا بناء بيئة قانونية تدعم التقدم التكنولوجي وتحمي البيانات بشكل فعال ومستدام.

دراسات سابقة

العنوان: "حماية البيانات الشخصية في عصر المعلومات: تحليل قانوني المؤلف: د. محمد عبد الله الملخص: تستعرض هذه الدراسة الأطر القانونية الحالية لحماية البيانات الشخصية في مختلف البلدان، مع التركيز على القانون العام لحماية البيانات (GDPR) في الاتحاد الأوروبي. تناقش الدراسة كيفية تطبيق هذه القوانين وتأثيرها على بنوك المعلومات، وتقدم تحسينات لتلبية التحديات المتزايدة في هذا المجال. العنوان: "تحديات الأمن السيبراني في بنوك المعلومات: استجابة قانونية" المؤلف: د. سارة أحمد الملخص: تبحث هذه الدراسة في التحديات الأمنية التي تواجه بنوك المعلومات وكيفية معالجتها من خلال الأطر القانونية. تركز الدراسة على تحليل الهجمات السيبرانية الأخيرة وأثرها على بيانات المستخدمين، وتقدم توصيات لتعزيز الأمان القانوني وتحسين السياسات الأمنية. العنوان: "تشجيع الابتكار من خلال الأطر القانونية: دراسة حالة بنوك المعلومات" المؤلف: د. خالد

الحسن الملخص: تركز هذه الدراسة على كيفية استخدام الأطر القانونية لتعزيز الابتكار والنمو الاقتصادي في مجال بنوك المعلومات. تستعرض الدراسة نماذج من قوانين وسياسات في دول مختلفة تدعم الابتكار وتوازن بين حماية البيانات وتحفيز الشركات على تطوير خدمات جديدة.

هيكلية البحث

يكون البحث من ثلاث فصول: الفصل الأول: التعريف ببنوك المعلومات، ويتضمن ثلاث مباحث، المبحث الأول تضمنه تعريف بنوك المعلومات وأهميتها وفيه ثلاث مطالب، أما المبحث الثاني تمييز بنوك المعلومات عما يشبهها من اوضاع قانونية، أما المبحث الثالث المستلزمات التقنية والقانونية لإنشاء بنوك المعلومات وتضمنه مطلبين. الفصل الثاني: الاطار القانوني لعمل بنوك المعلومات، وتضمنه ثلاث مباحث، المبحث الأول المقصود بعقد تزويد المعلومات وتضمنه مطلبين، أما المبحث الثاني التزامات البنك وتضمنه ثلاث مطالب، أما المبحث الثالث التزامات العميل. الفصل الثالث: الحماية القانونية لبنوك المعلومات، ويتكون من اربع مباحث، في المبحث الأول تطويع دعوى المنافسة غير المشروعة والمنافسة الطفيلية لحماية بنوك المعلومات، وتضمنه مطلبين، أما المبحث الثاني توظيف المسؤولية عن المنافسة الطفيلية لحماية بنوك المعلومات، وأما المبحث الثالث تطويع الحماية القانونية لحق المؤلف لحماية بنوك المعلومات، ويتضمن مطلبين، أما المبحث الرابع حماية بنوك المعلومات في إطارها العقدي، ويتضمن ثلاث مطالب.

الفصل الأول التعريف ببنوك المعلومات

لا شك أن مفهوم "بنوك المعلومات" يعتبر من المفاهيم المستحدثة نتيجة لتطور الحياة وتسارع خطى التقدم، مما أدى إلى ظهور هذا النوع من البنوك. لذلك، يتطلب الأمر بحثاً دقيقاً لتوضيح التعريف العلمي أو التقني لبنوك المعلومات، لرفع الغموض عن هذا المفهوم الجديد. سنقوم في هذا الفصل بتوضيح مفهوم بنوك المعلومات في المبحث الأول، وبيان أهميتها على الصعيد العلمي والعملية، موضحين الفائدة العملية لابتكار هذا النوع من المصارف. وفي المبحث الثاني، سنسعى لتمييز بنوك المعلومات عن البنوك الإلكترونية التي قد تسبب الالتباس، وسنبرز الاختلاف بين بنوك المعلومات والمواقع التعريفية للمؤسسات التجارية. وفي المبحث الثالث، سنتناول المتطلبات التقنية والقانونية الضرورية لإنشاء بنوك المعلومات، والتي يجب توفرها لإقامة مثل هذه المؤسسة التي تهتم بتوفير المعلومات.

المبحث الأول: تعريف بنوك المعلومات وأهميتها:

لا شك أن دراسة الموضوع من الناحية القانونية يتطلب، من الناحية المنطقية، توضيح كنهه وعرض مكوناته، لكي نتمكن لاحقاً من عرض التنظيم القانوني له. وهذا ما سنقوم بتوضيحه في هذا المبحث، حيث سنتناول في المطلب الأول تعريف بنوك المعلومات، وفي المطلب الثاني سنبين الأهمية والفائدة المتحققة من إنشاء مثل هذا النوع.

المطلب الأول: تعريف بنوك المعلومات

بنوك المعلومات هي نظم تستخدم الحاسوب لتخزين وتنظيم المعلومات بطرق متقدمة، حيث يمكن الوصول إلى هذه المعلومات بسهولة وسرعة. تتألف بنوك المعلومات أساساً من حواسيب ذات سعات تخزينية عالية تقوم بتسجيل وتصنيف البيانات، مما يوفر للمستخدم خيارات متعددة وخدمات شاملة بكفاءة وبأقل جهد وتكلفة ممكنة. وقد وردت عدة تعريفات لبنوك المعلومات، فبعض الناس يعرفها بأنها: "النظام الذي تتخذه إحدى الهيئات لاختران البيانات والمعلومات بواسطة الحاسب الآلي على الوسائط المناسبة، سواء كانت مطبوعة أو مشفرة أو مغمطة." "كما يمكن تعريفها بأنها: قاعدة بيانات تتضمن موضوعاً معيناً وتهدف لخدمة غرض معين، حيث تم فيها معالجة البيانات بواسطة أجهزة الحاسوب لإخراجها في شكل معلومات تفيد المستخدمين لأغراض معينة." "

المطلب الثاني: أهمية بنوك المعلومات ومبررات انشاءها:

بنوك المعلومات تلعب دوراً فعالاً ومؤثراً في الحياة الاقتصادية، الاجتماعية، العلمية، والقانونية، وحتى السياسية في بعض الأحيان^{٣٠}. وفيما يلي بعض الأسباب التي تبرز أهميتها:

١. **الضرورة الحديثة للبنوك المعلومات:** تعتبر بنوك المعلومات ضرورةً في ظل التطور العلمي السريع. والإنتاج البشري المتزايد. حيث يُنشر حوالي ٧٥٠.٠٠٠ كتاب سنوياً، وتصل عدد الدوريات إلى حوالي 50,000 دورية تُنشر أكثر من 250 مليون مقال في مجالات متعددة. هذه الكمية الهائلة من المعلومات تحتاج إلى وسيلة للحفاظ عليها واسترجاعها، وهنا تأتي أهمية بنوك المعلومات.

٢. **الاقتصاد في الوقت والجهد:** تتيح بنوك المعلومات استرجاع كم كبير من المعلومات في وقت قياسي باستخدام برامج متطورة، وبكلفة منخفضة مقارنةً بالجهد والوقت والمال الذي كان يُستهلك في البحث التقليدي.

٣. الدور القانوني لبنوك المعلومات: - توفر بنوك المعلومات فرصةً للباحثين القانونيين لتوفير الوقت الذي كانوا يقضونه في تصفح المجالات والكتب، واستخدامه في التفكير والتظير واستخلاص النتائج.

-تقدم للمحامين خدمات متميزة، حيث يمكنهم الوصول إلى حلول للمشكلات القانونية، وصياغة الشكاوى والعرائض بشكل قانوني سليم. كما يُمكنهم استخدام برامج تتعلق بقوانين معينة، مثل صياغة وصية وفقاً للقانون المعمول به في دولة معينة^{٣٣} -بنوك المعلومات تقدم فوائد عديدة للقضاة والمستشارين، حيث توفر عليهم جهداً كبيراً في البحث والدراسة. أظهرت الدراسات أن أكثر من 60% من وقت القضاة يُهدر في البحث عن الأدلة والوقائع، بدلاً من استغلاله في التأمل والتفكير. بفضل بنوك المعلومات، يمكن للقضاة الاطلاع على الأحكام القضائية والمبادئ القانونية التي تُصدرها المحاكم المختلفة حول العالم بسهولة وفي وقت قصير-وتقدم هذه البنوك أيضاً خدمة قيمة للجهات التشريعية في الدول، حيث تتيح لهم الاطلاع على مختلف التشريعات. وهذا يُسهل على المشرعين الاستفادة من القوانين والأحكام المطبقة في دول أخرى أثناء صياغة التشريعات الجديدة، كما تُمكنهم من مواجهة الزيادة المستمرة في إنتاج النصوص القانونية بفعالية.

المبحث الثاني: تمييز بنوك المعلومات عما يشبهها من أوضاع قانونية:

قد يتساءل البعض عن الفرق بين "بنوك المعلومات" و"البنوك الإلكترونية"، وللتوضيح، يمكننا تقديم التفصيل التالي:

أولاً: تمييز بنك المعلومات عن البنك المركزي:

١. تعريف بنك المعلومات والبنك الإلكتروني:

- بنك المعلومات يُعتبر قاعدة بيانات توفر المعلومات المطلوبة للمستخدم بأقل تكلفة وفي أسرع وقت ممكن. في حين، البنك الإلكتروني هو نظام يُتيح للعميل الوصول إلى حساباته والقيام بمجموعة من الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، مثل فحص وتدقيق الحسابات، دفع الفواتير، التداول في البورصة، وفتح الحسابات. ١

٢. التركيز الرئيسي للخدمات:

- البنوك الإلكترونية تُقدم خدمات استشارات مالية بالإضافة إلى خدماتها المصرفية الأساسية، بينما يُركز بنك المعلومات على عملية تزويد المعلومات ويرتبط ذلك عادةً بعقد تزويد المعلومات، ولكن هذا ليس شرطاً مطلقاً.

٣. التحديث والدعم الفني:

- البنوك الإلكترونية قد لا تكون ملزمة بتوفير التحديثات البرمجية الجديدة أو توجيه العميل حول كيفية استخدام البرامج الجديدة. بينما تعتبر التحديثات الدورية والدعم الفني من الالتزامات الأساسية في بنوك المعلومات^٤.

- ثانياً: تمييز بنوك المعلومات عن المواقع التعريفية: تتميز بنوك المعلومات عن المواقع التعريفية للبنوك، خصوصاً في مجالات التحديث، الشمولية، والدقة. فبنوك المعلومات توفر معلومات ذات جديّة عالية وتحديث بشكل مستمر، مما يجعلها مصدراً موثوقاً ودقيقاً. في المقابل، تقتصر المواقع التعريفية للبنوك عادةً على تقديم معلومات مختصرة وغير مُحدثة، تهدف أساساً إلى التعريف بالمؤسسة أو البنك وللترويج له، دون التركيز على توفير معلومات شاملة ومحدثة.

المبحث الثالث: المستلزمات التقنية لإنشاء بنوك المعلومات:

المطلب الأول: المستلزمات التقنية لإنشاء بنوك المعلومات:

يعتبر وجود بنية تحتية قوية من العوامل الأساسية لإنشاء البنوك المعلوماتية، وتشمل البنية التقنية للبنك على:

- امتلاك أجهزة حاسوب متطورة ذات قدرات تخزينية عالية ومواصفات ممتازة لضمان توفير المعلومات بسرعة عالية.

- قدرة على إنشاء قاعدة بيانات متكاملة تحتوي على البرمجيات اللازمة لعمل البنك، مثل جمع وتخزين ومعالجة ونشر المعلومات، بالإضافة إلى برامج للبحث والاسترجاع والتوثيق.

- استخدام برامج حماية تقنية موثوقة مثل كلمات المرور.

التركيز على تدريب وتوظيف الكفاءات البشرية المدربة لإدارة هذه العمليات، بدءاً من تأسيس قاعدة البيانات وحتى توفيرها للمستخدمين. هذه الكفاءات تعتبر أساسية لضمان استمرارية البنك ومناقساته في السوق الرقمي.

المطلب الثاني: المستلزمات القانونية لإنشاء بنوك المعلومات.

من الناحية القانونية، يجب مراعاة:

- تنظيم العلاقات والالتزامات بين مقدمي الخدمات (البنوك المعلوماتية) والمستخدمين والعملاء وفقاً لإطار قانوني يحدد المسؤوليات والحقوق والواجبات لكل طرف.

- وضع إطار قانوني لحماية البنوك المعلوماتية من المخاطر المحتملة وأشكال الاعتداءات الممكنة.

- تحديد نطاق التدخل الحكومي في عمل البنوك وتطبيق نظام داخلي ينظم عملها، وذلك بناءً على طبيعة البنك، سواء كان تابعاً للدولة أو خاصاً، خاصة إذا كان يقوم بأنشطة استثمارية مربحة.

بعد توضيح مفهوم البنك المعلوماتي وأهميته وكيفية إنشائه من النواحي التقنية والقانونية، سنركز في الفصل الثاني على الإطار القانوني الذي ينظم عمل بنوك المعلومات

الفصل الثاني الإطار القانوني لعمل بنوك المعلومات

لضمان تحقيق أهداف بنوك المعلومات المرجوة من إنشائها، يجب أن تعمل وفقاً لإطار قانوني يحدد شروطها ويوضح الالتزامات والحقوق لكل الأطراف. ومع ذلك، تفقر بنوك المعلومات في العديد من الدول، خصوصاً غير المتقدمة، إلى نظام قانوني خاص بها، مما يجعل العقد هو المعيار الأساسي والمنظم للعلاقة بين الأطراف. وفي هذا الفصل، سنقوم بشرح مفصل لعقد تزويد المعلومات، مع التركيز على التزامات البنك والعميل.

المبحث الأول: المقصود بعقد تزويد المعلومات

عقد تزويد المعلومات هو اتفاق بين شخصين، يلتزم فيه الطرف الأول، المزود أو البنك، بتوفير المعلومات المطلوبة للطرف الثاني، المستفيد أو العميل، مقابل أجر محدد. قد يكون المزود هو بنك للمعلومات أو شركة متخصصة في هذا المجال. يمكن إبرام هذا العقد عبر الإنترنت، ولكن في بعض الحالات يتم التعاقد شخصياً واستخدام وسائل تقليدية مثل الأوراق أو الأقراص الممغنطة^٥ وبما أن هذا العقد من عقود المعاوضة، فإنه يلزم كلا الطرفين ويتميز بخصوصيته ومشروعيته، خاصة عند اللجوء إلى البنوك ذات السمعة الطيبة في هذا المجال. ومع ذلك، يعد هذا العقد من العقود غير المسماة، حيث يستند إلى اتفاق الأطراف والقواعد العامة للتعاقد، ويتميز بشروط خاصة مثل السرية والتعاون وضمان سلامة المعلومات^٥.

المطلب الأول: الالتزام بتزويد المعلومة فور طلبها وباستخدام التقنية الأمثل للتوصيل

١. الالتزام بتوفير المعلومة فور طلبها: يتعهد البنك بتوفير المعلومة المطلوبة للعميل بأسرع وقت ممكن وباستخدام أفضل التقنيات لضمان تلبية احتياجاته.

تسليم المعلومة: نظراً لطبيعة المعلومات المعنوية، قد يتطلب تقديمها وضعها في وسائط مادية لتمكين العميل من الاطلاع عليها أو نقلها عبر الإنترنت وفقاً للاتفاق المبرم بين الطرفين. إذا تم تحديد مدة زمنية لتقديم المعلومة، يجب على البنك الالتزام بها وفقاً لطبيعة المعلومة.

- التأخير والمسؤولية: في حالة التأخير، يتعين على البنك إرسال المعلومات المطلوبة عبر الإنترنت إلى البريد الإلكتروني للعميل أو العنوان المحدد.

٢. استخدام التقنية الأمثل للتوصيل:

يجب على البنك استخدام برامج متقدمة وأمنة تتيح للعميل الدخول إلى قاعدة البيانات والوصول إلى المعلومة المطلوبة بكل سهولة وأمان^٧.

- واجب الإعلام: يجب على البنك توفير التعليمات والإرشادات اللازمة للعميل لتمكينه من استخدام البرامج المتاحة بكفاءة وفعالية.

- واجب التأهيل التقني أو الفني: يتعهد البنك بتدريب العميل وتأهيله من قبل خبراء لضمان قدرته على استخدام البرامج والوصول إلى المعلومة بكفاءة بالتالي، يتطلب دور البنك المعلوماتي التزاماً بتوفير المعلومات فور طلب العميل وضمان جودة وسلامة المعلومة وتوفير الدعم الفني والتقني اللازم للعميل لضمان تلبية احتياجاته بكفاءة وفعالية.

المطلب الثاني: الالتزام بالسرية في التعامل مع العملاء

البنك ملتزم تجاه عملائه بالسرية حول شخص العميل وحول المعلومات التي يستعلم عنها، سواء كانت أرقامًا أو بيانات. هذا الالتزام يأتي ضمن التزامات تنفيذ العقد بحسن نية (يجب على البنك عدم الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالعميل إلا إذا وجد نص في القانون أو شرط في العقد يلزمه بذلك، مثل الحصول على إذن من صاحب المعلومة، أو في حالة الإفصاح عن جنائية أو جنحة أو منع ارتكابها (٣١)، أو بناءً على طلب من المحكمة أو الجهة المختصة في حالة القضاء على الموظفين العاملين في القطاع الحكومي.

المبحث الثاني: التزامات البنك

البنك أو المزود في هذا العقد يقوم بجمع وتحليل وتنظيم المعلومات، ويقوم بتقديمها للعميل على دعائم مادية سهلة الاستخدام. وقد يستعين البنك بأشخاص متخصصين لتوفير المعلومات، مثل الموردين ومنفذي النظام والمبرمجين والموزعين. وقد يتم تعيين وكيل للتواصل بين البنك والعميل.

المطلب الأول: الالتزام بتزويد المعلومة فور طلبها وبأستخدام التقنية الأمثل للتوصيل

١. **الالتزام بتوفير المعلومة فور طلبها:** يتعهد البنك بتوفير المعلومة المطلوبة للعميل بأسرع وقت ممكن وباستخدام أفضل التقنيات لضمان تلبية احتياجاته.

- **تسليم المعلومة:** نظرًا لطبيعة المعلومات المعنوية، قد يتطلب تقديمها وضعها في وسائط مادية لتمكين العميل من الاطلاع عليها أو نقلها عبر الإنترنت وفقًا للاتفاق المبرم بين الطرفين. إذا تم تحديد مدة زمنية لتقديم المعلومة، يجب على البنك الالتزام بها وفقًا لطبيعة المعلومة.

- **التأخير والمسؤولية:** في حالة التأخير، يتعين على البنك إرسال المعلومات المطلوبة عبر الإنترنت إلى البريد الإلكتروني للعميل أو العنوان المحدد.

٢. **استخدام التقنية الأمثل للتوصيل:** يجب على البنك استخدام برامج متقدمة وأمنة تتيح للعميل الدخول إلى قاعدة البيانات والوصول إلى المعلومة المطلوبة بكل سهولة وأمان.

- **واجب الإعلام:** يجب على البنك توفير التعليمات والإرشادات اللازمة للعميل لتمكينه من استخدام البرامج المتاحة بكفاءة وفعالية.
- **واجب التأهيل التقني أو الفني:** يتعهد البنك بتدريب العميل وتأهيله من قبل خبراء لضمان قدرته على استخدام البرامج والوصول إلى المعلومة بكفاءة.

بالتالي، يتطلب دور البنك المعلوماتي التزامًا بتوفير المعلومات فور طلب العميل وضمان جودة وسلامة المعلومة وتوفير الدعم الفني والتقني اللازم للعميل لضمان تلبية احتياجاته بكفاءة وفعالية.

المطلب الثاني: الالتزام بضمان صلاحية المعلومة وقابليته على تحقيق الغرض المطلوب:

١. **مشروعية المعلومة:** يجب أن تكون المعلومة مشروعة ولا تتعارض مع النظام العام والآداب العامة، وأن لا تنتهك خصوصية الأفراد أو تكشف عن معلومات أمنية للدولة أو تعتدي على حقوق الآخرين.

أ- لا تكون مخالفة للنظام العام والآداب العامة^٨.

ب- ألا تمس الحياة الخاصة للأفراد، حيث يجب أن تحترم البنك خصوصية الأفراد وحرمتهم، ويجب الحصول على موافقة الفرد قبل جمع واستخدام معلوماته الشخصية.

ت- ألا تمس أمن الدولة وسرية المعلومات الحكومية.

ث- ألا تنتهك حقوق الأفراد المالية والأدبية.

ج- ألا تكون المعلومة خطيرة، مثل المعلومات المتعلقة بصنع مواد متفجرة أو تشجيع الانتحار^٩.

٢. **صحة المعلومة:** يجب أن تكون المعلومة صحيحة ودقيقة، ويجب على البنك التحقق من صحة المعلومات قبل تقديمها للعميل^{١٠}.

٣. **الحدثة:** المعلومة يجب أن تكون حديثة ومحدثة لتواكب التطورات الحالية وتساعد العميل في اتخاذ قراراته بشكل صحيح.

٤. **الشمولية:** المعلومة يجب أن تكون شاملة ومتكاملة بحيث تغطي كل جوانب الموضوع المطلوب، ولكن يجب أيضاً الالتزام بالشمولية النسبية وليس المطلقة، حيث يجب أن يتم توفير المعلومات حسب الطلب وبناءً على العقد المبرم بين البنك والعميل^{١١}.

بالتالي، يجب على البنك الالتزام بتوفير معلومات موثوقة ودقيقة وحديثة وشاملة، والالتزام بحماية خصوصية الأفراد وأمن المعلومات والالتزام بالقوانين والتشريعات المحلية المتعلقة بحماية البيانات والمعلومات الشخصية.

المطلب الثالث: الالتزام بالسرية في التعامل مع العملاء

البنك ملتزم تجاه عملائه بالسرية حول شخص العميل وحول المعلومات التي يستعلم عنها، سواء كانت أرقامًا أو بيانات. هذا الالتزام يأتي ضمن التزامات تنفيذ العقد بحسن نية

(٣٠). يجب على البنك عدم الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالعميل إلا إذا وجد نص في القانون أو شرط في العقد يلزمه بذلك، مثل الحصول على إذن من صاحب المعلومة، أو في حالة الإفصاح عن جناية أو جنحة أو منع ارتكابها (٣١)، أو بناءً على طلب من المحكمة أو الجهة المختصة في حالة القضاء على الموظفين العاملين في القطاع الحكومي.

المبحث الثالث: التزامات العميل

العميل ملزم بالتزامات قانونية بموجب العقد المبرم:

١. الالتزام بتعليمات البنك فيما يتعلق بألية الحصول على المعلومة: عندما يقوم البنك بتزويد العميل بالمعلومات المطلوبة، يجب على العميل الامتثال لتعليمات البنك والالتزام بسريتها.
٢. الالتزام بالاستخدام المحدد للمعلومات (الاستخدام الحصري) يجب على العميل عدم استخدام المعلومات لأغراض غير المتفق عليها في العقد وعدم السماح للغير باستخدام تلك المعلومات^{١٢}.
٣. الالتزام بأداء المقابل المادي: البنوك تقدم خدماتها مقابل مبالغ مالية، ويجب على العميل دفع الرسوم المتفق عليها مع البنك وفقاً لشروط العقد الموقع بينهما^{١٣}.

الفصل الثالث الحماية القانونية لبنوك المعلومات يعتبر بنك المعلومات واحداً من القنوات المهمة لنقل التكنولوجيا، ولا بد لضمان البنك لأفضل خدمة لعملائه من وجود بيئة آمنة يعمل بها البنك، وحماية قانونية تحمي هذه الجهود من من يحاول الاعتداء عليها، لذلك أصبحت الحماية القانونية ضرورة يحتمها واقع الحياة العملية. وقد حاولنا في هذا الفصل بيان أهم الطرق والوسائل القانونية لحماية بنك المعلومات من الاعتداءات التي تقع على نشاطاته. فخصصنا المبحث الأول لبيان كيفية تطويع دعوى المنافسة غير المشروعة والمنافسة الطفيلية لحماية بنوك المعلومات. وفي المبحث الثاني، خصصناه لمبحث إمكانية الاستفادة من الالتزام القانوني بالسرية لحماية بنوك المعلومات من اعتداءات موظفيها السابقين، إلى جانب حماية بنك المعلومات خلال مرحلة المفاوضات العقدية. كما حاولنا توظيف الحماية المقررة لحق المؤلف لحماية بنوك المعلومات في المبحث الثالث. وتشكل المباحث الثلاث الحماية القانونية خارج الإطار العقدي، حيث من المؤكد أن مسؤولية المعتدي تجاه البنك ستكون مسؤولية تقصيرية تابعة لانخراطه بالترام قانوني معين. أما الإطار العقدي للحماية، فقد تناولناه في المبحث الرابع متمثلاً بعدة صور، منها المسؤولية عن مخالفة التعليمات، أو رفض العميل لتسلم المعلومة، والمسؤولية عن الإخلال بالاستخدام الحصري للمعلومة.

المبحث الأول: تطويع دعوى المنافسة غير المشروعة والمنافسة الطفيلية لحماية بنوك المعلومات

سنتناول في هذا المبحث بيان مدى إمكانية توظيف دعوى المنافسة غير المشروعة لحماية بنوك المعلومات. في المطلب الأول، سنتناول توظيف المسؤولية عن المنافسة غير المشروعة لحماية بنوك المعلومات.

المطلب الأول: توظيف المسؤولية عن المنافسة غير المشروعة لحماية بنوك المعلومات

المنافسة غير المشروعة تمثل أعمالاً لا تتفق مع قواعد ومبادئ النزاهة والشرف والأمانة المعترف بها في الوسط التجاري، سواء كان مرتكب أفعالها حسن النية أم سيئها، مادام قد ارتكب خطأ يلحق ضرراً بمنافس آخر يزاول نشاطاً مشابهاً أو قريباً، مع عدم اشتراط التماثل أو التماثل بينهما وقد لا يكون الهدف منها تحقيق الربح، بل قد يكون الهدف منها الحاق خطر أو ضرر بالمنافس. فعمل يخالف الأصول الشرعية المعترف بها في المعاملات التجارية، بحكم القواعد القانونية أو بحكم القواعد المتعارف عليها في الوسط التجاري، يعتبر من قبيل المنافسة غير المشروعة. وتشكل المنافسة غير المشروعة حماية عامة لعمل البنك، إلى جانب الحماية الخاصة التي يمكن أن تقررها النصوص التشريعية في حال صدورها. دعوى المنافسة غير المشروعة مقررة لحماية حقوق المتعاملين داخل الوسط التجاري، وتستلزم وجود عناصر أساسية لتحقيق^{١٤}.

المطلب الثاني: تطويع المسؤولية عن المنافسة الطفيلية لحماية بنوك المعلومات

تم ابتكار نظرية المنافسة الطفيلية في القانون الفرنسي لحماية حقوق صاحب الفكرة المتميزة من الاستيلاء غير المشروع على قيمتها الاقتصادية. تهدف هذه النظرية لحماية الحقوق ذات القيمة الاقتصادية، مثل المعلومات.

المبحث الثاني: توظيف المسؤولية عن المنافسة الطفيلية لحماية بنوك المعلومات

المنافسة الطفيلية تتضمن استغلال المعلومات أو الأفكار المتميزة التي تم الحصول عليها بطرق غير مشروعة، وتستند هذه المسؤولية على الخطأ المرتكب من قبل الغير^{١٥}.

١. حماية بنك المعلومات من أعمال موظفيه السابقين: الموظفون في بنك المعلومات ملزمون بالالتزام بسرية المعلومات التي حصلوا عليها خلال فترة عملهم. فبعد انتهاء العقد وانقضاء الرابطة التعاقدية، لا يجوز لهم كشف أو استخدام تلك المعلومات بطريقة تنتهك حقوق البنك، ويتم محاسبتهم قانونياً إذا خالفوا ذلك.

٢. بنك المعلومات في مرحلة المفاوضات العقدية: خلال المفاوضات العقدية، يجب على العملاء الحفاظ على سرية المعلومات التي يحصلون عليها. وعند دخول العميل في مفاوضات مع البنك، يجب أن يلتزم بتوقيع وثيقة تلزمه بالسرية، لحماية البنك من أي خسائر قد تحدث نتيجة لتسريب المعلومات^{١٦}.

المبحث الثالث: تطويع الحماية القانونية لحق المؤلف لحماية بنوك المعلومات

يمكن استخدام حق المؤلف لحماية بنك المعلومات من خلال تعريف عمل البنك كعمل يستحق الحماية القانونية. يجب توفير شروط الحماية اللازمة للبنك لضمان الحفاظ على حقوقه المعنوية والمادية. بالنسبة للجانب الجنائي، يمكن تطبيق المسؤولية الجنائية على أي شخص يقوم بسرقة المعلومات أو الاحتيال للحصول عليها، وذلك وفقاً للنصوص التي تجرم هذه الأفعال.

المطلب الأول: الحماية المدنية لحق المؤلف والحماية لبنوك المعلومات

تقتصر الحماية القانونية لحق المؤلف على المصنفات المبتكرة، سواء كانت تعبيراً عن فكرة أو ذهنية، بغض النظر عن شكل التعبير عنها، سواء كانت كتابة، رسماً، تصويراً، أو غيره^{١٧}. القانون يحمي الأفكار والتعبير عنها، ويمكن أن يكون المصنف فردياً أو جماعياً^{١٨}. في سياق بنك المعلومات، يمكن اعتبار الكشاف (مصنفاً جماعياً، حيث يتم إعداده من قبل عدة أشخاص تحت إشراف ورقابة شخص واحد، ويتميز باندماج جهود المشاركين فيه. ومن الناحية القانونية، يمكن للبنك الاعتماد على حق المؤلف لحماية الكشاف من أي استخدام غير مشروع^{١٩}.

المطلب الثاني: الحماية الجنائية لحق المؤلف والحماية لبنوك المعلومات

الحماية القانونية تتعلق بالابتكار والأعمال المبتكرة التي يقدمها البنك، ويمكن للبنك، كمؤلف للبرامج المبتكرة، الاستناد على الحماية القانونية لحق المؤلف لحماية برامجه من الاعتداءات الخارجية، وخاصة في الجانب الجنائي. يُعاقب أي تعدي على حق المؤلف، مثل التقليد أو بيع البرنامج المقلد أو إدخاله أو تصديره. لذلك، يمكن لبنك المعلومات الاستفادة من الحماية الواسعة المقدمة لحقوق المؤلف للدفاع عن برامجه المبتكرة ومنع التداول غير المشروع للمعلومات عبر القنوات القانونية^{٢٠}.

المبحث الرابع: حماية بنوك المعلومات في إطارها العقدي:

إن المسؤولية العقدية تمثل وسيلة فعالة لحماية بنوك المعلومات، حيث توفر أماناً وطمأنينة لمالكي هذه البنوك عبر إلزام المخالفين بالتعويض عن الاخلال بالعقد. ومع ذلك، تتميز هذه الحماية بصفات محددة:

١. الحماية محدودة، حيث تسري فقط في مواجهة أطراف العقد ولا تُطبق على الغير.

٢. هي حماية علاجية وليست وقائية، حيث يهدف إلى جبر الضرر بعد وقوعه، ولا توفر حماية استباقية.

٣. تكون الحماية لاحقة وليست سابقة، حيث تتم معاقبة المخالف بعد حدوث الاخلال بالواجبات التعاقدية. ومن الأشكال التي تثير المسؤولية العقدية للبنك:

١. التأخير في تزويد المعلومة.

٢. الاخلال بواجب الإعلام والتأهيل الفني.

٣. تقديم معلومات غير مشروعة أو مخالفة للنظام العام أو الآداب العامة.

٤. تقديم معلومات خاطئة أو ناقصة.

٥. الإخلال بالسرية في التعامل مع العملاء. وتثار مسؤولية العميل تجاه البنك في حال اخلاله بأي من التزاماته التعاقدية، مثل الإخلال بتعليمات البنك، والاستخدام غير المحدد للمعلومة، والإخلال بالسرية. في المطالب القادمة، سنتناول هذه النقاط بشكل مفصل.

المطلب الاول: مسؤولية العميل عن الاخلال بسرية المعلومات والتعامل مع العملاء

يتعين على العميل الالتزام بحفظ سرية المعلومات والتعامل مع البنك بنزاهة وحسن نية. إذا فشل العميل في ذلك، يتحمل المسؤولية عن الضرر الذي قد يتسبب فيه، وهذا يشمل الإقضاء غير المشروع للمعلومات أو استخدامها لأغراض غير متفق عليها. يجوز للبنك المطالبة بالتعويض عن الأضرار وفسخ العقد إذا لزم الأمر.

المطلب الثاني: مسؤولية العميل عن الاخلال بواجب الاعلام والتأهيل الفني

يجب على العميل الإبلاغ عن أي مشكلات تتعلق بالمعلومات التي يحصل عليها من البنك والالتزام بالإرشادات الفنية المقدمة. إذا فشل العميل في ذلك، فإنه قد يتحمل المسؤولية عن الأضرار التي قد تلحق بالبنك نتيجة لذلك.

المطلب الثالث: مسؤولية العميل عن تقديم معلومات غير مشروعة أو خاطئة

يجب على العميل تقديم معلومات دقيقة وصحيحة للبنك. إذا قدم معلومات خاطئة أو مخالفة للقوانين، يتحمل العميل المسؤولية عن الأضرار التي قد تلحق بالبنك نتيجة لذلك.

خاتمة:

تُظهر الدراسة التي تم عرضها أهمية بنوك المعلومات ودورها الفاعل في تعزيز التطور التكنولوجي. رغم التأخر والتخلف في مجال المعلوماتية، يجب علينا الاستفادة من الطاقات المبدعة الموجودة في بلدنا وتوجيهها نحو المستقبل. لذا، يُرجى وضع إطار قانوني لتنظيم عمل بنوك المعلومات وحمايتها. يجب أن يتضمن هذا الإطار القانوني عدة نقاط مهمة:

١. تعريف واضح ومحدد للمعلومة القابلة للتعامل فيها، وبيان خصائصها والحدود القانونية لها.
 ٢. وضع إطار قانوني لعقود المعلوماتية، خصوصاً عقد تزويد المعلومات بين البنك والعميل.
 ٣. وضع نظام قانوني لعمل بنوك المعلومات وفصل القواعد المنظمة للبنوك التابعة للدولة عن البنوك الخاصة.
 ٤. تحديد القواعد القانونية التي تحكم تنازع القوانين حول المعلومات المتدفقة عبر الحدود.
 ٥. اتخاذ الوسائل القانونية لحماية عمل بنوك المعلومات من خلال تطويع قواعد المنافسة المشروعة وغير المشروعة والمنافسة الطفيلية.
- في الختام، نأمل في أن يكون لهذا الإطار القانوني دوراً فعالاً في تطوير وتنظيم وحماية بنوك المعلومات لضمان استدامة التطور التكنولوجي وتحقيق الرفاهية المرجوة للمجتمع.

قائمة المصادر

المصادر العربية:

١. حسن كيرة، المدخل لدراسة القانون، القاهرة، ١٩٦٤.
٢. د. محمد لبيب شنب، عقد المقاول، القاهرة، ١٩٦٢.
٣. د. محمد إبراهيم دسوقي، الإجراءات الإدارية للمفاوضات العقدية، جدة، ١٩٩٥.
٤. محمد حسام محمود لطفي، بنوك المعلومات وحقوق المؤلف، القاهرة.
٥. د. سليمان مرقس، المدخل للعلوم القانونية، القاهرة، ١٩٦٧.
٦. د. علي عبد القادر قهوجي، الحماية القانونية لبرامج الحاسوب الآلي، بيروت، ١٩٩٩.
٧. مدحت محمد محمود عبد العال، الالتزامات الناشئة عن عقود تقديم برامج المعلومات، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠١.
٨. د. أيمن العشماوي، المسؤولية المدنية عن المعلومات، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٤.
٩. د. محمد حسام محمود لطفي، عقود خدمات المعلومات، القاهرة، ١٩٩٤.
١٠. د. فاروق الأباصيري، عقد الاشتراك في قواعد المعلومات الإلكترونية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٣.
١١. د. محمد فتحي عبد الهادي والأستاذ محمد إبراهيم والأستاذ أبو السعود إبراهيم، مراكز المعلومات الصحية، دار المريخ للنشر، الرياض، ١٩٨٦.

١٢. د. محمد عبد الظاهر حسين، المسؤولية القانونية في مجال شبكات الإنترنت، ٢٠٠٤.
١٣. د. أيمن العشماوي، المسؤولية المدنية عن المعلومات، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٤.
١٤. أحمد محمود سعد، نحو تأسيس نظام قانوني لعقد المشورة المعلوماتية، دار النهضة العربية، القاهرة، طبعة ١، ١٩٩٥
١٥. د. فتحي زيتون، عوامل نجاح الخدمة الاستشارية، ١٩٧٨
١٦. د. عامر قنديلجي، بنوك المعلومات الآلية، دار واسط، بغداد، ١٩٨٥.
١٧. د. سعد محمد الهجرسي، المكتبات وبنوك المعلومات في مجمع الخالدين، البيت العربي للمعلومات، القاهرة، ١٩٨٥.
١٨. د. باسم محمد صالح ود. عدنان ولي العزاوي، القانون التجاري والشركات التجارية، الموصل، ١٩٨٩.
١٩. عبد الرشيد مأمون، أبحاث في حق المؤلف، القاهرة، ١٩٨٦.
٢٠. مدحت محمد محمود عبد العال، الالتزامات الناشئة عن عقود تقديم برامج المعلومات، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠١.

البحوث والمقالات

١. د. مشعان عبد العزيز خليفة شبكة المعلومات دراسة في الحاجة والهدف والاداء، مجلة المكتبات والمعلومات العربية، دار المريخ للنشر، السعودية السنة الرابعة العدد الثاني، نيسان ١٩٨٤.

٢. د. نواف كنعان حق المؤلف في الاتفاقيات الدولية، مجلة عالم الكتب المجلد الثاني، العدد الرابع، ١٩٨٢

مواقع الانترنت

١. الشبكة القانونية الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي العربي، مقالة منشورة على شبكة الانترنت على موقع وزارة العدل.
٢. الخصوصية ومعالجة البيانات مقالة منشورة على شبكة الانترنت.
٣. إياد البطاينة، النظام القانوني لعقود برامج الحاسوب، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد. كلية القانون، ٢٠٠٢.
٤. بشار طلال المومني، مشكلات التعاقد على الانترنت، اطروحة دكتوراه جامعة المنصورة. كلية الحقوق، ٢٠٠٣.
٥. غازي العودات الحماية القانونية لبرمجيات الحاسوب في التشريع الاردني. رسالة ماجستير، جامعة الحكمة، بيروت، ٢٠٠٠.
٦. حسن فضالة موسى التميمي، عقد التزويد بالمعلومات، رسالة ماجستير، كلية الحقوق - جامعة النهدين، ٢٠٠٦.

مواقع الانترنت

١. الدستور العراقي النافذ لسنة ٢٠٠٥.

٢. القانون المدني العراقي رقم (٤٠) لسنة ١٩٥١.

٣. قانون حماية حق المؤلف العراقي رقم (٣) لسنة ١٧١٩

٤. قانون العقوبات العراقي رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩.

٥. قانون الاثبات العراقي رقم (٧١٠) لسنة ١٩٩٧.

٦. قانون التجارة الملغى (١٤٩) لسنة ١٩٧٠.

٧. قانون العمل العراقي رقم (١٧) لسنة ١٩٨٧.